كلية دار العلوم

مجلة الدراسات العربية

دورية علمية محكمة

العدد الرابع والعشرين – يونيو ٢٠١٢م (المجلد الأول)

MINIA UNIVERSITY

٩٦/٦٦٦٢

مجلة الدراسات العربية

دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية دار العلوم – جامعة المنيا

المشرف العام

أ.د/ عبد المنعم السيد أحمد

عميد الكلية

رئيس التحرير

أ.د/ محمد عبد الرحمن الريحاني

وكيل الكلية للدراسات العليا

نائب رئيس التحرير

أ.د/ منير عبد المجيد فوزي

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

مدير التحرير

د. السيد محمد سيد

سكرتارية تنفيذية

أ/ وائل نبيل أنس

العدد الرابع والعشرين – يونيو ٢٠١٢م (المجلد الأول)

هيئة التحرير

المشرف العام

الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم السيد أحمد

عميد الكلية

رئيس التحرير

أ.د/ محمد عبد الرحمن الريحاني

وكيل الكلية للدراسات العليا

نائب رئيس التحرير

أ.د/ منير عبد المجيد فوزي

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

مستشارو التحرير:

الأستاذ الدكتور/ محفوظ علي عزام

الأستاذ الدكتور/ محمد شرف الدين خطاب

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم محمد

الأستاذ الدكتور/ أحمد عارف حجازي

الأستاذة الدكتورة/ نعمة علي مرسي

الأستاذ الدكتور/ ممدوح عبد الرحمن الرمالي

الأستاذ ةالدكتورة/ سوسن ناجي رضوان

الأستاذ الدكتور/ سعيد الطواب محمد

الأستاذ الدكتور/ حافظ جمال الدين المغربي

مدير التحرير:

الدكتور/ السيد محمد سيد

الآراء الواردة بالبحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

المراسلات: باسم السيد الأستاذ الدكتور/ عميد كلية دار العلوم – جامعة المنيا

Email: Dareluloom-min@hotmail.com
Tele. Fax: 086-366091

ت. فاكس: ٠٨٦ -٣٦٦٠٩١

هل كان ابن فارس كوفي المذهب ؟

بحث تأصيلي للآراء النحوية في كتاب الصاحبي

دكتور/ مسفر بن محماس الكبيري الدوسري
الأستاذ المساعد – جامعة سلمان بن عبد العزيز
المملكة العربية السعودية
دكتور/ عامر فائل محمد بلحاف
أستاذ اللغة والنحو المساعد – كلية العلوم والآداب بشرورة
جامعة نجران– المملكة العربية السعودية

ملخص:

أحمد بن فارس القزويني علم لغوي وأصولي جليل، ظهر في القرن الرابع الهجري، ومثّل بحقٍّ أنموذجا للعالم الموسوعي الذي يحيط بأكثر من فن، ويجيد أكثر من صنف، ويأخذ من كل علم بطرف.

وقد قدّمته بعض المصادر اللغوية نحويًا يسير على طريقة الكوفيين، بيد إنّ من يدقق الآراء النحوية واللغوية الواردة في كتاب (الصاحبي) يجد أنّ ابن فارس لم يكن كوفي المذهب، بل كان أقرب إلى النحوي واللغوي الذي ينتخب الآراء وينتقي الأحكام، ولا يكتفي برأي مذهب واحد، أو بحكم مذهب واحد، بل قد يأخذ برأي فريق في موضع، وبرأي فريق آخر في موضع آخر، كما أنّ ثقافة الرواية والنقل ربّما كانت الغالبة عليه.

هل كان ابن فارس كوفي المذهب؟
بحث تأصيلي للآراء النحوية في كتاب الصاحبي

مقدمة:

عُرف النحو العربي بوجود مدرستين شهيرتين في تاريخه هما: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، وكان لكل واحدة منهما طريقة ومنهج في دراسة اللغة والنحو، وفي التعامل مع المسموع والمروي عن العرب، وما يترتب على هذين المصدرين من أصول أُخر، كما كان لكل واحدة منهما مؤسسون وأعلام ومناصرون، وقد نقلت لنا كتب التراجم أسماء كثيرة لنحويين بصريين وآخرين كوفيين، وتفننت كتب الطبقات في تصنيف الأجيال الذين ينتمون إلى هذه المدرسة أو تلك.

ومن العلماء الذين ذكرتهم تلكم الكتب أحمد بن فارس القزويني، أحد العلماء الذين ظهروا في القرن الرابع الهجري، وصاحب التصانيف البارعة في اللغة والنحو، وقد قدّمته بعض تلك الكتب بالعالم المتأخر الذي غلبت عليه النزعة الكوفية، وبالسائر على طريقة الكوفيين في النحو.

ويرى الباحثان أنّ هذه النزعة الكوفية قد ألصقت بابن فارس إلصاقًا، إذ لم يكن ذا نزعة كوفية خالصة، ولم يكن يسير على طريقة الكوفيين في النحو كما تشهد بذلك بعض مؤلفاته. لذا يحاول هذا البحث أن يدرس هذه القضية، وأن يجيب عن سؤال مفاده: هل كان ابن فارس كوفي المذهب ؟ وذلك بتأصيل الآراء النحوية الواردة في كتاب الصاحبي. وللإجابة عن هذا السؤال قسّم الباحثان الدراسة على ثلاثة مباحث ؛ عرض الأول لمشكلة البحث، ودرس الثاني مصادر ابن فارس في الكتاب، وخُصّص الثالث لثقافة النقل التي غلبت على صاحب الصاحبي. وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت حوت النقاط التي توصلت إليها، وبثبتٍ للمصادر التي أفادت منها. ختامًا لا يفوت الباحثان تقديم الشكر لوكالة جامعة سلمان بن عبد العزيز للدراسات العليا والبحث العلمي لدعم هذا البحث.

المبحث الأول

مشكلة البحث

أحمد بن فارس القزويني عالم لغوي وأصولي جليل، ظهر في القرن الرابع الهجري، ومثّل بحقٍّ أنموذجا – كما تشهد بذلك مصنفاته – للعالم الموسوعي الذي يحيط بأكثر من فن، ويجيد أكثر من صنف، ويأخذ من كل علم بطرف.

لا تطالعنا المصادر التي ترجمت لابن فارس بتاريخ ولادته على وجه الدقة، بيد أنّ أغلبها يتفق في أنّ وفاته كانت سنة (٣٩٥ هـ) [١]، بعد أن ترك تراثًا من المؤلفات ناهز السبعة والأربعين مؤلفًا [٢]. وقد أثنى عليه أكثر من ترجم له ؛ قال القفطي (ت ٦٢٤ هـ): ((كان واسع الأدب متبحرًا في اللغة العربية، فقيهًا شافعيًّا، وكان ينصر مذهب مالك بن أنس، **وطريقته في النحو طريقة الكوفيين**))[٣].

لكنْ... هل كانت طريقة ابن فارس في النحو حقًّا طريقة كوفية ؟ وهل كان كوفي المذهب مناصرًا للكوفيين ؟ الحق أنّ هذا الرأي كان قد ورد عند القفطي، وتابعه بعد ذلك السيوطي (ت ٩١٠ هـ) ؛ إذ قال: ((**كان نحويًّا على طريقة الكوفيين**)) [٤]. وعلى الدرب ذاته سار بعض اللغويين المعاصرين كالدكتور / مهدي المخزومي الذي وصف ابن فارس بقوله: ((وله في كتاب الصاحبي الذي ألّفه للوزير الصاحب بن عبّاد – وقد تلمذ له هذا – فصل في حروف المعاني، وهي الأدوات التي تكلم فيها النحويون، وكان لكل من المدرستين رأي خاص فيها، وهو في هذا الفصل وغيره من الفصول الأخرى التي يتعرض فيها لمسائل نحوية **ينحو منحى الكوفيين، فهو إذن كوفي المذهب، لأنّه يستعمل مصطلحات الكوفيين وعباراتهم** كالخفض والخافض والمخفوض،

---

١ – ينظر: القفطي: إنباه الرواة ١ / ١٢٩ ، والسيوطي: بغية الوعاة ١ / ١١٢، وصقر: مقدمته لتحقيق كتاب الصاحبي ص (د)

٢ – ينظر: صقر: مقدمته لتحقيق كتاب الصاحبي، الصفحات (هـ، و، ز).

٣ – القفطي: إنباه الرواة ١ / ١٢٩.

٤ – السيوطي: بغية الوعاة ١ / ١١٢.

وكالنسق والناسق وينسق)) [1]. فابن فارس عند الدكتور المخزومي نحوي كوفي ؛ لأنّ آراءه آراء كوفية، ولأنّ مصطلحاته مصطلحات كوفية.

ووضع الدكتور / شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) ابن فارس ضمن الكوفيين المتأخرين، وذكر عنه ما نصّه: ((ويقول مترجموه إنّ له مصنفًا في النحو سمّاه (المقدمة) ومصنفًا آخر باسم (اختلاف النحويين)، وأكبر الظن أنّه ناقش فيه كثيرًا من المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون الكوفيون، **موردًا على الأولين كثيرًا من الحجج والبراهين التي تؤيد رأي الآخرين**)) [2].

فهل حقًّا كان ذلك ؟! وهل كان ابن فارس حقًّا كوفي المذهب ؟

إنّ من يدقق الآراء النحوية واللغوية الواردة في كتاب (الصاحبي) يجد أنّ ابن فارس لم يكن كوفي المذهب، بل كان أقرب إلى النحوي واللغوي الذي ينتخب الآراء وينتقي الأحكام، ولا يكتفي برأي مذهب واحد، أو بحكم مذهب واحد، بل قد يأخذ برأي فريق في موضع، وبرأي فريق آخر في موضع آخر، ولعلّ مخالفته للكوفيين تظهر جلية في حديثه عن اشتقاق (الاسم)، إذ قال: ((**ومن قال أنّ (اسمًا) مأخوذ من (وسمتُ) فهو غلط** ؛ لأنّه لو كان كذا لكان تصغيره (وُسيم)، كما أنّ تصغير (عِدة وصِلة): وُعيدة و وُصيلة)) [3]. وقد ساق أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة فقال: ((**ذهب الكوفيون إلى أنّ (الاسم) مشتق من (الوسم)** – وهو العلامة – وذهب البصريون إلى أنّه مشتق من السمو وهو العلو)) [4].

إنّ ابن فارس يرد رأي الكوفيين في هذه المسألة، بل ويصفه بـ **(الغلط)**، ويعتمد رأي البصريين في مسألة محورية تمثل مُفتتحًا لمواضيع النحو في أغلب الكتب العربية. وهو كذلك يحيد عن ناموس لغوي كوفي، يمثّل أصلاً من أصول المنهج

---

١ – المخزومي: مدرسة الكوفة، ص (٨٩).

٢ – ضيف: المدارس النحوية، ص (٢٤١).

٣ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٩٩ – ١٠٠).

٤ – الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (١).

عندهم، ألا وهو القياس ؛ إذ عُرف عن الكوفيين أنّهم كانوا أهل قياس، فيما كان البصريون أهل سماع، وابن فارس يقول: ((وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، **ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه**، لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أنّ اللغة لا تُؤخذ قياسًا نقيسه الآن نحن)) [١]. فهذا التمسك بالأصل، والتشبث بالقاعدة لا يُظهر ابن فارس لغويًّا وصفيًّا على نحو ما عُرف عن الكوفيين، بل يظهره لغويًّا معياريًّا يؤمن بثبات القاعدة واطرادها من غير أن يقيس عليها.

وهو في المقابل قد يقبل رأيًا كوفيًا ويستحسنه ويرجحه، لا لأنّه كوفي المذهب، بل لأنّه الأصوب في نظره. فمن ذلك قوله: ((حدثني عبد الرحمن بن حمدان عن محمد بن الجهم السُّمَري عن الفراء قال: اتباع المصحف – إذا وجدتُ له وجهًا من كلام العرب – وقراءة القرّاء أحب إليّ من خلافه. قال: وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ (إنّ هذين لساحران) [٢] ولستُ اجترئ على ذلك، وقرأ: (فأصدقَ وأكون) [٣] فزاد واوًا في الكتاب ولستُ استحب ذلك، **والذي قاله الفراء حسن**)) [٤].

من ذلك أيضًا قوله في باب الأسماء وكيف تقع على المسميات: ((ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف، والمهند، والحسام. والذي نقوله في هذا أنّ الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات.ومذهبنا أنّ كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى... قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع ؛ قالوا: ففي (قعد) معنى ليس في (جلس)، وكذلك القول فيما سواه. **وبهذا نقول، وهو مـــذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب**)) [٥].

إنّ ابن فارس يعتمد رأي الكوفيين في مواضع، ويراه الحسن والأصوب إذا ما قوبل برأي سواه، بيد أنّ هذا الاعتماد لا يقوم دليلاً على أنّه كان كوفي المذهب،

---

١ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٥٧).

٢ – الآية (٦٣) من سورة طه.

٣ – الآية (١٠) من سورة المنافقون.

٤ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٥).

٥ – السابق، ص (١١٤ – ١١٥).

فاختيار آراء معينة في مواضع معينة لا ترقى إلى الكثرة غيرُ كافٍ للحكم على اللغوي بأنّه من أنصار هذا المذهب أو ذاك.

وثمة أمرٌ حري بالإيضاح هنا، وهو قول ابن فارس: ((**وهو مـــذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب**))، إذ يوحي هذا القول بأنّ ابن فارس تتلمذ على ثعلب وأخذ عنه، بيد أنّه لم يتتلمذ عليه ولم يأخذ منه على الأرجح، بل لم يقابله، ذلك أنّ ثعلبًا وُلد سنة (٢٠٠ هـــ)وتوفي سنة (٢٩١ هـــ)[١]، وابن فارس – كما مضى القول – توفي سنة (٣٩٥ هـــ)، وهذا الفاصل الزمني الشاسع قد لا يمكّن الرجلين الالتقاء.وربّما كانت هذه التلمذة مجازية أو بواسطة ؛ إذ ثبت عن ابن فارس أنّه أخذ عن راوية ثعلب ؛ قال القفطي: ((ورحل إلى زنجان إلى أبي بكر أحمد بن الحسن بن **الخطيب راوية ثعلب**))[٢]. وقد يكون هذا الأخذ سببًا مقنعًا في إسباغ ابن فارس صفة الأستاذ والشيخ على أبي العباس ثعلب، كما قد يكون حجة لمن رأوا في ابن فارس النحوي الكوفي.

مرة أخرى: هل كان ابن فارس كوفي المذهب ؟

الحق أنّه لا يمكن للباحثينِ أن يخرجا بإجابة مطمئنة لهذا السؤال دون التنقيب في آراء ابن فارس ذاتها، والبحث عن مصادرها سواء أكانت كوفية أم بصرية أم غيرها. لذا سيعمد الباحثان إلى كتاب (الصاحبي) مستخرجينِ الآراء النحوية دون غيرها، باحثينِ عن مصادرها وعن أصحابها، كما سيجتهدان في نسبة الآراء التي وردت دون نسبة، وربّما اقتضى البحث الإشارة إلى آراء لغوية عامة في مواضع محدودة، وهدفه من ذلك كله الإجابة عن **مشكلة البحث: هل كان ابن فارس كوفي المذهب ؟**

---

١ – ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص (١٥٠).

٢ – القفطي: إنباه الرواة ١ / ١٣٠.

المبحث الثاني

مصادر ابن فارس النحوية في كتاب الصاحبي

إنّ الناظر في آراء ابن فارس النحوية الواردة في كتاب الصاحبي يجد أنّها ليست آراء ذات مصدر كوفي خالص، بل هي آراء كوفية، وثانية بصرية، وثالثة بصرية كوفية، وربّما رابعة لغوية وأصولية، فتارة يختار رأيًا كوفيًّا، وتارة يختار رأيًا بصريًا، وتارة ثالثة يختار رأيًا اتفق عليه الفريقان. وتغلب على ابن فارس في هذه الآراء – على ما سيأتي – ثقافة الترجيح دون الخلوص في الغالب إلى رأي جديد، كما تظهر في هذه الآراء أيضًا ثقافة النقل ؛ إذ ينقل في بعض المواضع آراء النحاة بصريين وكوفيين دون أن يرجّح رأيًا على رأي.

وفي ما يأتي عرض لتلك الآراء موزعةً على أربعة مصادر:

المصدر الأول: كوفي:

تابع ابن فارس الكوفيين في بعض الآراء النحوية، ومتابعته لهم قد تكون صريحةً بذكر العلم الكوفي، وبخاصة الكسائي والفراء، أو غير صريحة بأن يتبنى رأيًا أو يميل إليه دون أن يصرّح بأنّه للكوفيين. فمن النوع الأول قوله: ((قال الكسائي: الفعل ما دلّ على زمان، وقال سيبويه: أمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع [1]... **والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي** من أنّ الفعل ما دلّ على زمان كخرج ويخرج، دلّنا بهما على ماضٍ ومستقبل)) [2]. وربّما كان ابن فارس موفقًا في تبنيه لرأي الكسائي ؛ ذلك أنّه حدٌّ وظيفي تتوافر فيه عوامل الاختصار والوضوح والقدرة على التعبير عن المصطلح بجلاء.

ومن ذلك أيضًا قوله: ((وقال أبو زكريا الفراء: العرب تجعل (بل) مكان (أم) و(أم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلمة استفهام. قال الشاعر:

فوالله ما أدري أسلمى تغولت أم النومُ، أم كلٌّ إليّ حبيبُ

---

١ – يراجع التعريف في: سيبويه: الكتاب ١ / ١٢.

٢ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٩٣ – ٩٤).

معناها: بل)) [1]. وقوله الأخير هذا (معناها بل) تقرير لرأي الفراء في الاستعمال.

ومن ذلك أيضًا قوله في معنى (إلاّ) و (إنّما): ((قال الفرّاء: لا يكونان أبدًا إلاّ ردًّا. يعني إنّ قولك: ما أنت إلاّ أخي، و إنّما قام أنا لا يكون هذا ابتداءً أبدًا، وإنّما يكون ردًّا على آخر، كأنّه ادّعى أنّه أخ ومولى وأشياء أُخر فنفاها، وأقرّ له بالأخوة... وقال قوم: إنّما معناه التحقير، تقول: (إنّما أنا بشر مثلكم)[2] محقرًا لنفسك، وهذا ليس بشيء، قال الله جلّ ثناؤه: (إنّما الله إله واحد) [3] فأين التحقير ها هنا ؟! **والذي قاله الفرّاء صحيح))** [4].

ومن هذا النوع الذي يوافق فيه ابن فارس الكوفيين موافقة صريحة قوله في (ويكأنّ): ((قال الفراء: ويذهب بعض النحويين إلى أنّهما كلمتان، يريد (ويك) إنّما أراد (ويلك) فحذف اللام، ويجعل (أنّ) مفتوحة بفعل مضمر، كأنّه قال: ويلك اعلم أنّ. وقال: إنّما حذفوا اللام من (ويلك) حتى صارت (ويكَ)، فقد تقول العرب ذلك لكثرتها في الكلام... **وهذا وجه مستقيم))** [5]. وربّما قصد الفراء بقوله: ((ويذهب بعض النحويين)) الكسائي، لأنّ الرأي منسوب إليه في بعض المصادر النحوية [6].

وقد يناصر ابن فارس الكوفيين في بعض الآراء ويرد على من عارضهم، فمن ذلك قوله في بنية (كم): ((وقال الفراء: نرى أنّ قول العرب: كم مالكَ ؟ أنّها (ما) وُصلت من أولها بكاف، ثمّ أن الكلام كثر بـ (كم) حتى حُذفت الألف من آخرها وسُكّنت ميمها... وعاب الزجاج على الفراء قوله في (كم) وقال: لو كانت في الأصل

---

١ – السابق، ص (١٦٨)، ويراجع رأي الفراء في معاني القرآن ١ / ٧٢.

٢ – الآية (١١٠) من سورة الكهف.

٣ – الآية (١٧١) من سورة النساء.

٤ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٨٢ – ١٨٣).

٥ – السابق، ص (٢٨٣ – ٢٨٤).

٦ – ينظر الرأي منسوبًا للكسائي في: المالقي: رصف المباني، ص (٥٠٤).

(كما) وأُسقطت ألف الاستفهام لتُركت على فتحتها، كما تقول: بمَ وعمَّ وفيمَ أنت. **والجـــواب عمّا قـــاله ما ذكره أبو زكريا وهـــو كثـــرة الاستعمال))** [1].

وربّما كانت هذه المناصرة وهذا الرد دافعًا لبعض الباحثين المعاصرين في إسباغ صفة (الكوفية) على ابن فارس، على نحو ما صنع الدكتور / مهدي المخزومي في هذا الموضع، إذ قال: ((ويضاف إلى هذا أنّه كان كثير الرواية عن الكوفيين كالكسائي وهشام والفراء وثعلب، بل **هو معتمد على أقوالهم في هذه الحروف، ولا يعرض لآراء البصريين فيهنّ** إلاّ إذا كان لهم رأي خاص، كحكايته عن الخليل: أنّ معنى (لن): لا أن، أو للرد عليهم، كما فعل مع الزجاج الذي عاب على الفراء قوله: إنّ (كم): ما وُصلت من أولها بكاف، وأورد عليه بأنّه لو كانت في الأصل (كما) وأُسقطت ألف الاستفهام لتُركت على فتحتها، كما تقول: بمَ وعمّ وفيمَ أنت، فقد أجاب ابن فارس عمّا قاله الزجاج بما ذكره أبو زكريا وهو كثرة الاستعمال)) [2].

والحق أنّه لا يمكن الحكم على ابن فارس بأنّه كوفي المذهب لأنّه تبنى بعض آراء الكوفيين أو رد على من عارضهم في بعض المواضع، كما أنّ القول بأنّه لم يعرض لآراء البصريين في حروف المعاني إلاّ إذا كان لهم رأي خاص قول يحتاج إلى مراجعة، ذلك أنّه تابع البصريين كما تابع الكوفيين، وقد أخذ من هؤلاء مرة، ومن أولئك مرة على ما سيأتي.

لقد تابع ابن فارس في ما مضى من مواضع الكوفيين متابعة صريحة، ونصر مذهبهم بصورة جلية فقال: والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي، وقال: والذي قاله الفراء صحيح، وقال: وهذا وجه مستقيم. فما ذكروه في المسألة مرجح عنده ومقبول وصحيح.

وقد يتابع ابن فارس مذهب الكوفيين دون تصريح ؛ بأن يذكر الرأي ويراه المستحسن من غير أن يشير إلى مصدره الكوفي. والأمثلة الآتية توضح ذلك:

---

١ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٢٤١ – ٢٤٢).

٢ – المخزومي: مدرسة الكوفة، ص (٨٩ – ٩٠).

١. **تحدث ابن فارس عن الباء**، وذكر في موضع ما نصّه: ((والباء الواقعة موقع (عن) قولهم: سألتُ به، إنّما أردتُ: عنه. ومنه: (سأل سائل بعذاب واقع) [١]... والباء الواقعة موقع (من) في قوله جل ثناؤه: (عينًا يشرب بها عباد الله) [٢] أراد: منها)) [٣]. وتظهر متابعة ابن فارس للكوفيين هنا في اعترافه بظاهرة التناوب وحلول بعض حروف الجر محل بعض، وهو موقف مخالف لموقف البصريين، قال ابن هشام الأنصاري (ت ٦٤٢ هـ): ((مذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف)) [٤]. وقد وصف ابن هشام مذهب الكوفيين المخالف لموقف البصريين بقوله: ((**ومذهبهم أقل تعسفًا**)) [٥]. هذا أمر، وأمرٌ آخر أنّ مجيء الباء بمعنى (عن) تحديدًا رأي كوفي، إذ أطلقوا على هذه الباء مصطلح (باء المجاورة) [٦]، كما أنّ مجيئها بمعنى (من) رأي كوفي أيضًا، وقد اصطلحوا عليها ب (التبعيضية) [٧].

٢. **نقل ابن فارس قوله تعالى**: (ولا تطع منهم آثمًا أو كفورا)[٨] ثم قال: ((قال قوم: هذا يُعارض أو يُقابل بضده، فيصح المعنى ويبيّن المراد؛ وذلك أنّا نقول: أطعْ زيدًا أو عمرًا، فإنّما نريد: أطعْ واحدًا منهما، فكذا إذا نهينا وقلنا: لا تطع زيدًا أو

---

١ – الآية (١) من سورة الواقعة.

٢ – الآية (٦) من سورة الإنسان.

٣ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٣٣).

٤ – الأنصاري: مغني اللبيب ١ / ١٢٩.

٥ – السابق ١ / ١٣٠.

٦ – ينظر: المرادي: الجنى الداني ص (٤١)، والأنصاري: مغني اللبيب ١ / ١٢٣، والسيوطي: همع الهوامع ٤ / ١٦١.

٧ – تنظر المواضع السابقة على التوالي في الصفحات: ٤٣، ١ / ١٢٢، ٤ / ١٦٠.

٨ – الآية (٢٤) من سورة الإنسان.

عمرًا، فقد قلنا: لا تطعْ واحدًا منهما)) [١]. وكلام ابن فارس هذا يشي بأنّ (أو) قد تكون بمعنى الواو: لا تطعْ زيدًا ولا عمرًا، فإذا كان هذا الافتراض صحيحًا فإنّ مجيء (أو) بمعنى الواو قول كوفي. قال أبو البركات الأنباري:((**ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) تكون بمعنى الواو** وبمعنى (بل)، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بل)) [٢].

٣. **تحدث ابن فارس عن (لا جرم)** فقال: ((جرم بمعنى حقّ... وذكر ناس أنّها بمعنى (لابدّ) و (لا محالة)...)) [٣]. وربّما كان مقصوده بـــ (وذكر ناس) الفراء، فإنّ الرأي منسوب إليه في تأويل مشكل القرآن [٤].

٤. **قال ابن فارس في (لعلّ)**: ((لعلّ: تكون استفهامًا وشكًّا، وتكون بمعنى خليق، وحُكي عن الكسائي أنّ (لعلما) تكون بمعنى (كأنّما وأنّما)، وأنكر الفراء هذا، قال: لأنّ (أنّما) معبرة عن (أنّ) ولا يجوز أن تُسقط (ما) منها أبدًا. وأهل البصرة يقولون (لعلّ) ترجٍ، وبعضهم يقول: توقع، وتكون بمعنى (عسى)، وتكون بمعنى (كي)، قال الله جلّ ثناؤه: ((وأنهارًا وسبلاً لعلكم تهتدون))[٥] يريد: لكي تهتدوا))[٦].

وللباحثينِ على قول ابن فارس هذا الملحوظات الآتية:

- أنّه تبنى رأي الكوفيين عندما قال: (لعلّ تكون استفهامًا)، إذ ذكر الهروي[٧] والزجاجي[٨] أنّ مذهب الكوفيين استعمال (لعلّ) في الاستفهام، فتقول: لعلك تشتمني؟ أي: هل تشتمني؟
- أنّه لا يتعصب لرأي كوفي بعينه، بل قد يأخذ برأي ويترك آخر.

---

١ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٧٠).

٢ – الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٦٧).

٣ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٢٢٠).

٤ – ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص (٤٩٣).

٥ – الآية (١٥) من سورة النحل.

٦ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٢٦٧).

٧ – الهروي: الأزهية، ص (٢١٨).

٨ – الزجاجي: حروف المعاني، ص (٣٠).

- إيمانه الواضح بفكرة تناوب المعنى، وعدم اقتصار الأداة على معنى واحد.
- غلبة ثقافة الناقل عليه، فهو ينقل الآراء، ويذكر الخلافات، ويعددّ وجهات النظر.

٥. **قال ابن فارس في بنية (لكنّ)**: ((قال قوم: هي كلمة استدراك تتضمن ثلاثة معانٍ: منها (لا) وهي نفي، والكاف بعدها مخاطبة، والنون بعد الكاف بمنزلة (إنّ) الخفيفة أو الثقيلة، إلاّ أنّ الهمزة حُذفت منها استثقالاً لاجتماع ثلاثة معانٍ في كلمة واحدة... وممّا يدل على أنّ النون في (لكنّ) بمنزلة (إنّ) خفيفة أو ثقيلة أنّك إذا ثقّلتَ النون نصبتَ بها وإذا خفّفتها رفعتَ بها)) [١]. والحق أنّ هؤلاء القوم الذين قالوا بتركّب (لكنّ) من: (لا) و (إنّ) والكاف هم الكوفيون ومنهم الفراء [٢]، أمّا البصريون فقالوا ببساطتها ؛ قال سيبويه: ((ولكنّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إنّ)...)) [٣]. وتبعه في هذا الرأي المبرّد [٤] وجمهور البصريين [٥]. ويبدو أنّ ابن فارس مال إلى رأي الكوفيين، لأنّه أخذ يدلل على هذا الرأي، ويحتج له، ويدافع عن صحة هذا المذهب.

٦. **تحدّث ابن فارس عن معنى (هلمّ)** فقال: ((قالوا: معناها: تعال، وكان الفراء يقول: أصلها (هلْ) ضُمّ إليها (أُمّ)، وتأويل ذلك أن يُقال: هل لك في كذا ؟ أُمّ، أي: اقصد وتعال)) [٦]. لقد ذكر ابن فارس رأي الفراء هنا دون أن يرجّحه أو يختاره، بيد أنّ ميله لهذا الرأي ربّما كان الأقرب، ذلك أنّه لم يذكر رأي البصريين في هذه اللفظة، وهو رأي مخالف لرأي الفراء معنى وبنية؛ أمّا المعنى

---

١ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٢٦٨).

٢ – ينظر: الفراء: معاني القرآن ١ / ٤٦٥، والأنباري: الإنصاف مسألة (٢٥)، والسيوطي: همع الهوامع ٢ / ١٥٠.

٣ – سيبويه: الكتاب ٢ / ١٤٥.

٤ – ينظر: المبرد: المقتضب ٤ / ١١١.

٥ – ينظر: السيوطي: همع الهوامع ٢ / ١٥٠.

٦ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٢٧٩).

ف (هلمّ) عند الخليل ومن بعده من البصريين من: لمّ الله شعثه، كأنّ القصد: لمّ نفسك إلينا، والهاء للتنبيه[1]. وأمّا البنية فهي عندهم(لُمّ) والهاء[2]، واكتفاء ابن فارس برأي الفراء ربما كان دليلاً على ارتضاء مذهب الكوفيين.

إنّ مجمل ما يمكن أن يقال هنا أنّ ابن فارس اعتمد في بعض الآراء على الكوفيين، فنقل عنهم وارتضى مذهبهم، ثمّ أنّ هذا النقل والارتضاء قد يكون صريحًا بذكر صاحب الرأي ومتابعته واختيار رأيه، وقد يكون غير صريح بارتضاء الرأي دون ذكرٍ لصاحبه.

المصدر الثاني: بصري:

مضى القول في أنّ ابن فارس خالف الكوفيين في مسألة محورية تُمثل مفتتحًا لموضوعات النحو العربي في أغلب الكتب العربية، هي مسألة اشتقاق (الاسم): أهو من السمو أم من السمة ؟ فرجّح رأي البصريين وحكم على رأي الكوفيين ب (الغلط). وفيما يلي عدد من المسائل النحوية ذات المصدر البصري، اختارها ابن فارس وراح يرجحها:

١. **الإعراب في غير الخبر:** قال ابن فارس: ((**وذكر بعض أصحابنا** أنّ الإعراب يختص بالأخبار. وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضًا ؛ لأنّا نقول: أزيدٌ عندك ؟ و أ زيدًا ضربتَ ؟ فقد عمل الإعراب، وليس هو من باب الخبر)) [3]. إنّ ابن فارس هنا يخالف رأي أصحابه القائل بأنّ الإعراب يختص بالأخبار، وحجته في ذلك الاستعمال، فهو الفيصل والحكم في صحة الرأي أو خطئه.

٢. **الاستثناء:** نقل ابن فارس الرأي الآتي: ((قال قوم: لا يُستثنى من الشيء إلاّ ما كان دون نصفه، ولا يجوز أن يُقال عشرة إلاّ خمسة. وقال قوم: يُستثنى القليل

---

١ – ينظر: الموزعي: مصابيح المغاني، ص (٥١٠).

٢ – ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص (٥٥٧)، والزجاجي: حروف المعاني ص (٧٤)، وابن منظور: لسان العرب، مادة (هلم).

٣ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٧٦).

من الكثير، ويُستثنى الكثير ممّا هو أكثر منه، **وهذه العبارة هي الصحيحة**))[1]. إنّ هذه العبارة التي صحّحها ابن فارس عبارة بصرية ؛ إذ وردت عند الزجاجي (ت٣٤٠ هـ) أحد النحويين البصريين في كتابه (الجمل) [2]، وهي إشارة واضحة إلى تبنيه لآراء بصرية.

٣. **أصل (كلاّ)**: قال ابن فارس: ((وزعم ناس أنّ أصل (كلاّ): كَلاَ، الكاف التي دخلت تشبيهًا على (لا)، وذلك أنّ العرب إذا قالت شيئًا قالت: هو كَلاَ... **وهذا ليس بشيء**، وكلاّ كلمة موضوعة لما ذكرناه على صورتها في التثقيل))[3]. و(الناس) الذين ردّ ابن فارس رأيهم في أصل (كلاّ) هم: أبو العباس ثعلب – أحد أشهر النحاة الكوفيين – إذ ثبت عنه أنّه كان يقول بتركّب (كلاّ) من كاف التشبيه , (لا) التي للرد، وزيدت بعد الكاف لام فشُدّدت لتخرج عن معناها التشبيهي[4]. ثمّ أنّه ناصر رأي الجمهور في عدّها بسيطة مثقلة [5].

المصدر الثالث: بصري كوفي:

وردت في كتاب الصاحبي بعض المسائل النحوية التي تعود إلى مصدر بصري كوفي، وربّما كان مرجع هذا الاشتراك عامل السبق الزمني ؛ كأن يرى الكوفيون رأيًا سبق إليه نحوي بصري، وقد يكون مرجعه اتفاق نحويين أحدهما بصري والآخر كوفي في مسألة ما. وفيما يلي طائفة من هذه الآراء:

---

١ – السابق، ص (١٨٩).

٢ – الزجاجي: الجمل (٣٢٠).

٣ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٢٥٠ – ٢٥١).

٤ – ينظر: المرادي: الجنى الداني ص (٥٧٨ – ٥٧٩)، والأنصاري: مغني اللبيب١ /٢١٢، والسيوطي: همع الهوامع ٤ / ٣٨٤.

٥ – ينظر: الزجاجي: اللامات ص (١٦)، والمالقي: رصف المباني ص (٢٨٧)، وهمع الهوامع ٤ / ٣٨٤.

١. **بنية (أل) التعريف:** قال ابن فارس: ((وكثيرًا ما سمعتُ أبا سعيد السيرافي يقول في ألف (الرجل): ألف لام التعريف، **والكوفيون يقولون: ألف التعريف ولامه**، وهما مثل: هل وبل)) [١]. إنّ ابن فارس هنا يتحدث عن الخلاف في بنية أداة التعريف:أهي اللام وحدها؟ وهو رأي البصريين[٢]، أم هي الهمزة واللام وهو رأي الكوفيين؟ غير أنّ ما يعنينا هنا أنّ رأي **الكوفيين هذا كان رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت ١٧٥ هـ)، إذ عدّ هذه الأداة كلمة واحدة مبنية من حرفين، وقد شبّهها بـ (لم وقد)[٣]، وقد تابع الخليل في رأيه هذا من الكوفيين ابن كيسان (ت٢٩٩ هـ)[٤]. فما نقله ابن فارس في بنية أداة التعريف ليس عائدًا إلى مصدر كوفي فحسب، بل إلى مصدر بصري وكوفي.

٢. **محل الكاف في (لولاك)**: ذكر ابن فارس ما يلي: ((قال الكوفيون: إنّ محل هذه الكاف الرفع إذا قلنا (لولاك)، فهي في موضع رفع، ثم نقول: لولا أنت، وإنّما صلح هذا لأنّ الصورة في مثل هذا صورة واحدة في الرفع والنصب والخفض))[٥]. بيد أنّ هذا الرأي ليس خاصًا بالكوفيين فقط، إذ إنّ الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) من البصريين كان قد قال به أيضًا. قال ابن أم قاسم المرادي: ((وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنّ (لولا) في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء نيابة عن ضمير الرفع المنفصل))[٦]. فالرأي إذن يعود إلى مصدرٍ بصري كوفي.

---

١ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٢٦).

٢ – ينظر: الزجاجي: اللامات، ص (١٧ – ١٨).

٣ – ينظر: سيبويه: الكتاب ٣ / ٣٢٤.

٤ – ينظر: السيوطي: همع الهوامع ١ / ٢٧١.

٥ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٤٥).

٦ – المرادي: الجنى الداني، ص (٦٠٤).

٣. **(أم) بمعنى (بل):** قال ابن فارس: ((ويقولون: إنّها لإبل أم شاء، وتكون ها هنا في قول بعضهم بمعنى بل)) [١]. والحق أنّ البصريين هم من يقولون بهذا المعنى[٢]، كما نُقل عن الفراء اعتماده لهذا المعنى أيضًا [٣].

٤. **(إنْ) بمعنى (لقد):** تحدث ابن فارس عن معاني (إنْ) إلى أن وصل به حديثه عنها إلى قوله: ((وزعم ناس أنّها تكون بمعنى (لقد) في قوله جلّ ثناؤه: (إنْ كنّا عن عبادتكم لغافلين) [٤] بمعنى: لقد كنّا)) [٥]. وهؤلاء الناس الذين قالوا بهذا المعنى الكسائي (ت ١٨٩ هـ) رأس مدرسة الكوفة[٦]، وقطرب (ت بعد ٢٠٦ هـ) تلميذ سيبويه رأس مدرسة البصرة[٧]، وقد ردّ بعض النحاة – ومنهم المالقي – هذا المعنى [٨]، وهو معنى معتمد على السياق، لا يرقى –على ما يبدو– إلى درجة التقعيد والتقنين.

٥. **زيادة (ثُمّ):** ((قال ابن فارس: وزعم ناسٌ أنّ (ثمّ) تكون زائدة، قال الله جلّ ثناؤه: (وعلى الثلاثة الذين خلّفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلاّ إليه ثم تاب عليهم) [٩] معناه: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت تاب عليهم)) [١٠]. والقول بزيادة (ثمّ) في هذه الآية منسوب للأخفش والكوفيين[١١]، وقد استدلوا على ذلك أيضًا بقول زهير:

---

١ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٦٧).

٢ – ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص (٢٠٥).

٣ – ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة (أمم).

٤ – الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

٥ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٧٧).

٦ – ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص (٢١٤).

٧ – ينظر: الأنصاري: مغني اللبيب ١ / ٣٣.

٨ – ينظر: المالقي: رصف المباني، ص (١٩٢).

٩ – الآية (١١٨) من سورة التوبة.

١٠ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٢١٦).

١١ – ينظر: الأنصاري: مغني اللبيب ١ / ١٣٥، والسيوطي: الإتقان في علوم القرآن ٢ / ١٨٩.

أراني إذا ما بتُّ بتَّ على هوى فثمّ إذا أمسيتُ أمسيتُ غاديـــا[1]

٦. **زيادة الفاء:** تحدث ابن فارس عن الفاء، ثمّ ذكر عن زيادتها ما يلي: ((وزعم الأخفش أنّ الفاء تُزاد، يقولون: أخوك فجهد، يريد: أخوك جهد، واحتج بقوله جلّ ثناؤه: (فإنّ له نار جهنم) [2]. وكان قطرب يقول بقول الأخفش)) [3]. والرأي ذاته منسوب للفراء ؛ إذ نُقل عنه أنّه أجاز مجيء الفاء زائدة دخولها في الكلام كخروجها، لكنّه قيّد ذلك بكون الخبر أمرًا أو نهيًا [4].

٧. **(لو) بمعنى (إنْ):** قال ابن فارس: ((وكان الفرّاء يقول: (لو) يقوم مقام (إنْ)، قال جلّ ذكره: (ولو كره الكافرون) [5] بمعنى: وإنْ كره، ولولا أنّها بمعنى (إنْ) لاقتضت جوابًا، لأنّ (لو) لابدّ لها من جواب ظاهر أو مضمر، كقوله جلّ ثناؤه: (ولو نزّلنا عليك كتابًا في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال) [6]، وإنّما وضعت مقام (إنْ) لأنّ في كل واحد منهما معنى الشرط)) [7]. والحق أنّ مجيء (لو) بمعنى (إنْ) ليس رأي الفراء فقط، بل إنّ مذهب أكثر النحويين أنّها تنوب عن (إنْ) الشرطية في الماضي والمستقبل [8]، ويُمثّل النحاة لذلك أيضًا بقوله تعالى: (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنّا صادقين) [9]، أي: وإنْ كنّا صادقين.

---

١ – البيت من شواهد الخزانة ٣ / ٥٥٨، والأشموني ٢ / ٤١٨، والسيوطي (٩٨). ينظر: حداد: معجم شواهد النحو الشعرية ــ شاهد رقم (٣١٧٠).

٢ – الآية (٦٣) من سورة التوبة.

٣ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٤٢).

٤ – ينظر: الأنصاري: مغني اللبيب ١ / ١٨٨.

٥ – الآية (٨) من سورة الصف.

٦ – الآية (٧) من سورة الأنعام.

٧ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٢٥٢).

٨ – ينظر: المرادي: الجنى الداني ص (٢٨٥)، والأنصاري: مغني اللبيب ١ / ٢٩٣، والسيوطي: همع الهوامع ٤ / ٣٤٢.

٩ – الآية (١٧) من سورة يوسف.

إنّ هذه المسائل النحوية السالفة الذكر تُظهر المصدر الثالث من مصادر ابن فارس النحوية، وهو مصدر بصري كوفي، يكون النحوي الكوفي قد قال فيه قولاً سبقه إليه نحوي بصري، وقد يكون العالم الكوفي هو صاحب الرأي المتقدم، كما أن الرأي ربّما كان مشتركًا بين البصريين والكوفيين، بخاصة إذا كان النحوي البصري ممّن فتح باب الخلاف على أصحابه كالأخفش.

المصدر الرابع: لغوي وأصولي:

قدّمت كتب التراجم ابن فارس لغويًّا في المقام الأول، يعالج القضايا والمسائل اللغوية من جوانب شتى، ولا يقتصر في معالجته تلك على فرع واحد من فروع اللغة أو قسم واحد منها، وقد شهدت له بذلك مؤلفاته التي فاقت الأربعين. من جهة أخرى تُظهر تلكم الكتب ابن فارس أيضًا أصوليًّا: فقيهًا ومفسّرًا، ولا عجب أن تظهر هذه الشخصية اللغوية والأصولية في بعضٍ من آرائه ونقولاته. ومن يتصفح كتاب الصاحبي، ويدقق في بعضٍ الآراء النحوية الواردة فيه سيجد أنّ بعض هذه الآراء عائد إلى مصدر لغوي أو إلى مصدر أصولي. وفيما يلي بعض الآراء:

١. **من معاني (الباء):** قال ابن فارس: ((فالإلصاق: قولك: مسحتُ يدي بالأرض، ومن أهل العربية من يقول: مررتُ بزيدٍ أنّها للإلصاق، كأنّه ألصق المرور به، وكذا إذا قلت: هززتُ به. **والاعتمال قولنا: كتبتُ بالقلم وضربتُ بالسيف**، وذكر ناس أنّ هذه والتي قبلها سواء)) [١]. وما يعنينا من قول ابن فارس هذا مصطلح (الاعتمال)، ويبدو أنّه قصد به الباء الدالة على الآلة، فاخترع – على ما يبدو – هذا المصطلح، وأعانه على هذا الاختراع ذخيرته اللغوية التي راح بواسطتها ينقّب عن مصطلح دال على هذا المعنى، فوجد مصطلح (الاعتمال) هو الأنسب. والحق أنّ البحث عن هذا المصطلح في الكتب والمصادر لن يفضي في الغالب إلى شيء، باستثناء أنّه ورد عند أبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) [٢] المتأخر زمنًا عن ابن فارس، وربّما كان قد أخذه عنه.

---

١ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٣٢ – ١٣٣).

٢ – ينظر: الثعالبي: سر العربية، ص (٣٤٥).

٢. **(إذا) الزائدة:** ذكر ابن فارس هذا المعنى فقال: ((وزعم قومٌ أنّ (إذا) تكون لغوًا وفضلاً، وذكروا قوله جلّ ثناؤه: (إذا السماء انشقت) [١] قالوا: تأويله: انشقت السماء، كما قال: (اقتربت الساعة) [٢] و (أتى أمر الله) [٣]، وأنكر ناس هذا وقالوا: (إذا السماء انشقت) لها جواب مضمر)) [٤]. والقائل بمجيء (إذا) زائدة هو اللغوي أبو عبيدة (ت ٢٠٩ هـ) [٥]، فكأنّ الرأي قد جاء هذه المرة من مصدر لغوي، ومن عالم غلبت عليه صفة اللغة أكثر من النحو.

٣. **معنى (عسى):** نقل ابن فارس عن الكسائي قوله: ((كل ما في القرآن من (عسى) على وجه الخبر فهو مُوَحَّد: (عسى أن يكونوا خيرًا منهم) [٦]، و (عسى أن يكنّ خيرًا منهنّ) [٧]، و (عسى أن تكرهوا شيئًا وهو خيرٌ لكم) [٨] ووحّد على: عسى الأمر أن يكون كذا. وما كان على الاستفهام فإنّه يُجمع كقوله جلّ وعزّ: (فهل عسيتم إن توليتم)...)) [٩]. إنّ فارس هنا ينقل عن الكسائي، ونقله هذا لا يقوم دليلاً على أنّه كوفي المذهب ؛ إذ هو مجرد نقل، لا ترجيح فيه لرأي ولا ارتضاء له. ثمّ أنّ هذا النقل يأتي هذه المرة من مصدر لغوي وأصولي معًا، فهو قادم من الكسائي اللغوي والمفسر.

٤. **معنى (واو) المعية:** قال ابن فارس: ((وتكون بمعنى (مع) كقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ ؛ أي: مع الخشبة. وأهل البصرة يقولون في قوله جلّ ثناؤه: (فأجمعوا

---

١ – الآية (١) من سورة الانشقاق.

٢ – الآية (١) من سورة القمر.

٣ – الآية (١) من سورة النحل.

٤ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٩٣).

٥ – ينظر: الهروي: الأزهية ص (٢٠٢)، والمرادي: الجنى الداني ص (٣٨٠).

٦ – الآية (١١) من سورة الحجرات.

٧ – الموضع السابق.

٨ – الآية (٢١٦) من سورة البقرة.

٩ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٢٣٧). والآية (٢٢) من سورة محمد.

أمركم وشركاءَكم) [1] معناها: مع شركائكم، كما يقال: لو تركتَ الناقة وفصيلَها، أي: مع فصيلها. **وقال آخرون: أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم**، اعتبارًا بقوله جلّ وعزّ: (وادعوا من استطعتم)...)) [2] إنّ ابن فارس هنا يذكر رأي البصريين في معنى الواو، ويذكر رأيًا آخر مخالف، ومن ينقّب عن هذا الرأي يجده منسوبًا لأحد كتّاب الوحي هو أبي بن كعب، قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): ((وفي قراءة أبي: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم)) [3]. إذن فالمصدر الذي أخذ عنه ابن فارس هذه المرة ليس نحويًا: لا بصريًا ولا كوفيًا، ولا هو لغوي، بل هو مصدر أصولي يرتد إلى قرّاء الذكر الحكيم، إذ أفاد ابن فارس من ثقافته الواسعة ومطالعاته الكثيرة اللتين تتقاطعان مع أكثر من علم وفن.

٥. **معنى التبعيض في (من)**: قال ابن فارس: ((وذكروا في هذا الباب قوله جلّ ثناؤه: (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) [4]. وقال آخرون: (من) هذه للتبعيض، لأنّهم أُمروا بالغض عمّا يحرم النظر إليه)) [5]. ومن يعد إلى كتب التفسير يجد هذا الرأي واردًا في بعضها كالكشاف [6] والإتقان [7].

---

١ – الآية (٧١) من سورة يونس.

٢ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٥٦ – ١٥٧).

٣ – الزمخشري: الكشاف ٣ / ١٦١.

٤ – الآية (٣٠) من سورة النور.

٥ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٤٢٢).

٦ – ينظر: الزمخشري: الكشاف ٤ / ٢٨٨.

٧ – ينظر: السيوطي: الإتقان ١ / ١٤٤.

المبحث الثالث

ابن فارس وثقافة النقل

مضى القول في أنّ ابن فارس اعتمد في آرائه النحوية على مصادر عدة لم تكن كوفية فقط، بل كانت كوفية وبصرية، وقد تكون لغوية أو أصولية، فكان يستمد الرأي من هذا المصدر تارة، ومن ذاك تارة أخرى، كما أنّه لم يتفرد في غالب الأحيان برأي ما، ولم يستقل في معظم المواضع بحكم ما، ممّا يعزّز الافتراض بأنّ الثقافة التي غلبت عليه كانت ثقافة نقل، وأنّ المنهج الذي اختطه لنفسه وارتضاه كان منهج رواية.

والحق أنّ مواضع كثيرة في كتاب الصاحبي تعضد هذا الرأي القائل بأنّ النقل والرواية كانا أبرز ما يميّز مسائل ابن فارس النحوية. فمن يتعقب الآراء التي ذكرها، والمسائل التي أوردها يجدها – في الغالب – روايات عن الكوفيين، وعن البصريين، وعن غيرهم، فمن ذلك قوله في حدّ الاسم: ((فأمّا الاسم **فقال سيبويه:** الاسم نحو: رجل وفرس، وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد، إلاّ أنّ أناسًا حكوا عنه أنّ الاسم هو المحدَّث عنه، وهذا شبيه بالقول الأول ؛ لأنّ (كيف) اسم ولا يجوز أن يُحدّث عنه... **وقال الكسائي:** الاسم ما وُصف، وهذا أيضًا مُعارَض بما قلناه من (كيف وأين) أنّهما اسمان ولا ينعتان. وكان **الفراء يقول:** الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام. وهذا القول أيضًا معارَض بالذي ذكرناه أو نذكره من الأسماء التي لا تنوّن ولا تضاف ولا يُضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام... **وقال قوم:** الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض، وهذا **قول هشام** وغيره، وله قول آخر: أنّ الاسم ما نودي، وكل ذلك معارَض بما ذكرناه من كيف وأين...)) [1].

إنّ ابن فارس هنا ينقل رأي سيبويه ثمّ يردّه ولا يقبله، وهو ينقل آراء ثلاثة من أعلام الكوفيين: الكسائي والفراء وهشام بن معاوية الضرير، ثمّ يرد آراءهم واحدًا واحدًا، ولو كان نحويًّا كوفيًا لارتضى رأي واحد من هؤلاء الأعلام. ثم هو بعد ذلك يرتضي حدًا لبعض أهل العربية، لا تطالعنا به المصادر – بحسب ما يعلم الباحثان – وهو: ((وذكر لي بعض أهل العربية أنّ الاسم: ما كان مستقرًا على المسمى وقت

١ – ابن فارس: الصاحبي، ص (٨٩ – ٩٠).

ذكرك إيّاه ولازمًا له. **وهذا قريب**)) [1]. وهذا القبول بالرأي لا يعدو أن يكون نقلاً ورواية، كما أنّ الآراء السابقة التي ردّها بصريةً وكوفيةً كانت آراء منقولة ومروية، ولم تكن آراء من ابتداع ابن فارس، لأنّ ثقافته النحوية كانت ثقافة نقل ورواية لا ثقافة ابتداع لرأي، وخلوص لحكم مستقل.

وقال ابن فارس في (أو) من قوله تعالى: (إلى مائة ألفٍ أو يزيدون) [2]: ((**قال قوم**: هي بمعنى الواو ؛ معناه: ويزيدون. **وقال آخرون**: هي بمعنى: بل. وقال قوم: هي بمعنى الإباحة ؛ كأنّه قال: إذ قال قائل: هم مائة ألف فقد صدق، وإن قال غيره: بل يزيدون على مائة ألف فقد صدق... وكان **الفراء يقول** في (مائة ألفٍ أو يزيدون) معناه: بل يزيدون. **وقال بعض البصريين** منكرًا لهذا: لو وقعت (أو) في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنّا نقول: ضربتُ زيدًا أو عمرًا على غير الشك، وهذا غير جائز... **قلنا: والذي قاله الفرّاء فقولٌ قد تقدّمه فيه ناس**)) [3].

إنّ ابن فارس ينقل هنا آراء مختلفة لمعنى (أو) في الآية الكريمة، فيذكر أنّ قومًا جعلوها بمعنى (الواو)، وهذا الرأي منسوب في المصادر النحوية للكوفيين [4]، وأنّ قومًا آخرين جعلوها بمعنى (بل)، ثمّ صرّح بعد ذلك بأنّ الفراء منهم، وهو كذلك ينقل رأي الكوفيين ومعهم الزجاج في أنّها قد تكون للإباحة [5]، ورأي البصريين المعارض لقول الفراء، ثمّ هو بعد ذلك ينفي سبق الفرّاء للرأي القائل بأنّ (أو) في الآية بمعنى (بل) في إشارة – على ما يبدو – لابن عباس رضي الله عنه [6]. وابن فارس في جميع هذه المواضع ناقل للآراء وراوٍ لها.

---

١ – السابق، ص (٩٢).

٢ – الآية (١٤٧) من سورة الصافات.

٣ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٧١ – ١٧٣).

٤ – ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٦٧)، والمرادي: الجنى الداني ص(٢٢٩)، والأنصاري: مغني اللبيب ١ / ٧٥، والموزعي: مصابيح المغاني ص (١٥٢).

٥ – ينظر: الزجاجي: حروف المعاني، ص (٥٠ – ٥٣)، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٦٧)

٦ – ينظر: الطبري: تفسيره ٢٣ / ٦٦.

لم يكن ابن فارس إذن متعصبًا لرأي الكوفيين متمسكًا بمسائلهم النحوية، بل كان ناقلاً لآرائهم ولآراء غيرهم، وهذا النقل لا يمكن أن يقوم دليلاً على كوفية أو بصرية، لذا فإنّ رأي الدكتور / مهدي المخزومي ونصّه: ((يضاف إلى هذا أنّه كان كثير الرواية عن الكوفيين كالكسائي وهشام والفراء وثعلب، **بل هو معتمد على أقوالهم في هذه الحروف، ولا يعرض لآراء البصريين فيهنّ إلاّ إذا كان لهم رأي خاص**))[1]. سيبقى رايًا محل نظر في رأي الباحثين للأسباب الآتية:

- لم يكن ابن فارس كثير الرواية عن الكوفيين فقط، بل كان يروي عن الكوفيين وعن غيرهم من بصريين وبغداديين ولغويين وأصوليين.
- لم يعتمد ابن فارس على آراء الكوفيين في حروف المعاني فحسب، بل اعتمد على آرائهم وعلى آراء غيرهم. والأهم من هذا وذاك أنّه لم يرجح في أغلب المواضع مذهبًا، ولم يحكم لمذهب على حساب آخر.
- اعتمد ابن فارس آراء البصريين في بعض المواضع – وقد مضى ذكرها – وعرض لبعض الآراء البصرية في كثير من المواضع.

لقد روى ابن فارس آراء للكسائي وهشام والفراء وثعلب، وربّما كانت روايته عن الفراء هي الأكثر، بيد أنّه لم ينص على قبوله لمعظم تلك الآراء، بل كان يكتفي بالنقل دون ترجيح لهذا الرأي أو ذاك. ومن تلك الآراء قوله: ((**قال الفراء:** إنّ مقدرة لقسم متروك استُغني بها عنه، والتقدير: والله إنّ زيدًا عالمٌ. **وكان ثعلب يقول:** إنّ زيدًا لقائمٌ هو جواب: ما زيدٌ بقائم، ف (إنّ) جواب (ما)، واللام جواب الباء. **وكان بعض النحويين يقول:** إنّ مضارعة للفعل لفظًا ومعنى، أمّا اللفظ فللفتحة فيها كما تقول (قامَ)، والمعنى في: إنّ زيدًا قائمٌ: ثبتَ عندي هذا الحديث))[2]. وقوله في بنية (الآن): ((**كان الفراء يقول:** بُني على الألف واللام ولم يُخلعا منه، وترك على مذهب الصفة، لأنّه صفة في المعنى واللفظ، كما فعلوا في (الذي) و (الذين) فتركوها على مذهب الأداة،

---

١ – المخزومي: مدرسة الكوفة، ص (٨٩ – ٩٠).

٢ – ابن فارس: الصاحبي، ص (١٧٥).

والألف واللام غير مفارقين)) [1]. وقوله في (هات): ((**قال الفراء**: ولم يسمع في الاثنين، إنّما يقال للواحد والجميع، ويقولون: أنا أهاتيك، وليس من كلامهم: هاتيتُ، ولا ينهى بها، وبلغني أنّ رجلاً قال لآخر: هاتِ، فقال: لا أهاتيك ولا أواتيك)) [2].

إنّ الناظر في هذه الآراء التي نقلها ابن فارس عن الفراء يجدها روايات ونقولا، لا نص فيها على قبول هذا الرأي وارتضائه، ولا دليل فيها على اعتماد الرأي الكوفي في هذه المسألة أو تلك، ولو كان ابن فارس ينقل آراء الكوفيين دون غيرهم من النحويين لربّما افترضنا بأنّه يرجح آراءهم ويرتضيها، غير أنّه يروي عنهم وعن غيرهم، ممّا يجعل الرأي القائل باعتماده على مذهب الكوفيين وسيره على طريقتهم في النحو رأيًا يحتاج إلى مراجعة.

وثمة مواضع كثيرة في الصاحبي تعزز الرأي القائل بأنّ ابن فارس كان يروي عن البصريين كما كان يروي عن الكوفيين، ومن هذه المواضع قوله في النسق ب (بل): ((**والكوفيون** لا ينسقون ب (بل) إلاّ بعد نفي، **قال هشام**: محال ضربتُ أخاكَ بل أباكَ، لأنّ الأول قد ثبّت له الضرب. **والبصريون يقولون**: لمّا كانت (بل) تقع للإضراب، وكنّا نضرب عن الإيجاب كما نضرب عن النفي وقعت بعد الإيجاب كوقوعها بعد النفي)) [3]. وقوله في العطف ب (حتى): ((**ومذهب أهل البصرة** أنّه لا يجوز أن يعطف بها حتى يكون الثاني من الأول، قالوا: لو قلت: كلّمت العرب حتى العجم لم يجز. **وقال الفراء**: لا يجوز: ضربتُ أخاك حتى أباك، وهو مثل الاستثناء كما لا يجوز: كلمتُ أخاك إلاّ أباك. **وأجاز الفراء**: إنّه ليقاتل الرجالة حتى الفرسان، وإنّ كلبي ليصيد الأرانب حتى الظباءَ خفضًا ونصبًا. **قال الفراء**: لأنّ الظباء وإن كانت مخالفةً للأرانب فإنّها من الصيد، وهي أرفع منها. **وقال البصريون**: هذا خطأ وفيه بطلان الباب. **والكوفيون** لا يجعلون (حتى) حرف عطف، وإنّما يعربون ما بعدها

---

١ – السابق، ص (٢٠٢).

٢ – السابق، ص (٢٩١).

٣ – السابق، ص (٢٠٨ – ٢٠٩).

بإضمار))[1]. وقوله في (ليس): ((**وزعم ناس** أنّها من حروف النسق، نحو: ضربتُ عبد الله ليس زيدًا... **والبصريون يقولون:** لا يجوز العطف بليس، وهي لا تشبه من حروف العطف شيئًا، ألا ترى أنّ يُبتدأ بها ويُضمر فيها... **وكان الكسائي** يقول: أجريت ليس في النسق مجرى لا)) [2].

إنّ هذه المواضع شاهدة على أنّ ابن فارس كان مجرد ناقل عن النحويين بمدرستيهم: البصرية والكوفية، فلم يتعصب لرأي، ولم يتشدد في مسألة، بل كان ينقل عن هؤلاء وهؤلاء دون أن يرجح – في الأعم الأغلب – رأيًا على رأي.

١ – السابق، ص (٢٢٠ – ٢٢٣).

٢ – السابق، ص (٢٦٦).

خاتمة

حاول الباحثان في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال: هل كان ابن فارس كوفي المذهب ؟ من خلال تأصيل الآراء النحوية الواردة في كتاب الصاحبي، وقد خرجا في نهايتها بالنقاط الآتية:

- لم يكن ابن فارس كوفي المذهب، بل كان أقرب إلى النحوي واللغوي الذي ينتخب الآراء وينتقي الأحكام، ولا يكتفي برأي مذهب واحد، أو بحكم مذهب واحد، بل قد يأخذ برأي فريق في موضع، وبرأي فريق آخر في موضع آخر. فلم تكن الآراء الواردة في كتاب الصاحبي ذات مصدر كوفي خالص، بل كانت آراء كوفية، وثانية بصرية، وثالثة بصرية كوفية، وربّما رابعة لغوية وأصولية.
- اعتمد ابن فارس في بعض الآراء على الكوفيين، فنقل عنهم وارتضى مذهبهم، ثمّ أنّ هذا النقل والارتضاء قد يكون صريحًا بذكر صاحب الرأي ومتابعته واختيار رأيه، وقد يكون غير صريح بارتضاء الرأي دون ذكرٍ لصاحبه.
- خالف ابن فارس الكوفيين في مسألة محورية تُمثل مفتتحًا لموضوعات النحو العربي في أغلب الكتب العربية، هي مسألة اشتقاق (الاسم): أهو من السمو أم من السمة ؟ فرجّح رأي البصريين وحكم على رأي الكوفيين ب (الغلط)، كما وافق البصريين في مسائل أخرى.
- أخذ ابن فارس بعض الآراء من مصدر بصري كوفي ؛ بأن يكون النحوي الكوفي قد قال قولاً سبقه إليه نحوي بصري، وقد يكون العالم الكوفي هو صاحب الرأي المتقدم، كما أن الرأي ربّما كان مشتركًا بين البصريين والكوفيين، بخاصة إذا كان النحوي البصري ممّن فتح باب الخلاف على أصحابه كالأخفش.
- تظهر شخصية ابن فارس اللغوية والأصولية في بعضٍ من آرائه ونقولاته. وقد أرجع البحث بعض الآراء إلى مصدر لغوي أو أصولي.
- لم يتفرد ابن فارس في غالب الأحيان برأي ما، ولم يستقل في معظم المواضع بحكم ما، لأنّ الثقافة التي غلبت عليه كانت ثقافة نقل، ولأنّ المنهج الذي اختطه لنفسه كان منهج رواية.

ثبت المصادر

المصدر الرئيس:

- ابــن فارس: أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

المصادر المساعدة:

- الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٦١م.
- الأنصاري: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.
- الثعالبي: أبو منصور، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق وترتيب: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، ط (٣)، القاهرة، ١٩٧٢م.
- حــداد: حنّا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٤م.
- الديــنوري: ابــن قتيــبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط (٢)، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الــزبيدي: أبــو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٢)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق:

حــروف المعانــي، تحقــيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بإربد، ١٩٨٦م.

اللامات، تحقيق: مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦٩م.
- سيبويه: عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- الزمخــشري: محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣ م.

- السيوطي: جلال الدين:

الإتقـــان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

بغـــية الـــوعاة فـــي طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤م.

همـــع الهوامـــع فـــي شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

- ضيف: شوقي، المدارس النحوية، ط (٤)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.
- عـــبد الباقـــي: محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط (٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.
- الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط (٣)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠١ م.
- القفطـــي: علـــي بـــن يوســـف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.
- المالقـــي: أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط (٢)، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- المبـــرد: محمـــد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
- المخزومـــي: مهـــدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دارسة اللغة والنحو، ط (٢)، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.
- المـــرادي: الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢ م.
- ابـــن منظور: محمد بن مكرم، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط (٣)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م.

- الموزعي: ابن نور الدين، مصابيح المغني في حروف المعاني، تحقيق: عايض بن نافع العمري، دار المنار للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م.
- الهـــروي: علـــي بـــن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط (٢)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١ م.